



علاقة البيئة الاقتصادية والسياسية في تفشي الفساد الإداري في لبنان (دراسة تجريبية بالتطبيق على إتجاهات الرأي العام اللبناني حيال الفساد)

الاستاذة نبيلة عباس

جامعة الجنان - لبنان

prof.nabilabass@gmail.com

الطالبة هلا محمود ضاهر

جامعة الجنان - لبنان

Hala-daher@outlook..com

الملخص

سعت الدراسة الحالية الى إظهار علاقة البيئة الاقتصادية والسياسية في تفشي الفساد الإداري داخل الإدارات العامة في الدولة اللبنانية. تم توزيع إستبانة على مراجعين الدوائر المالية والعقارية والمحامون الذين يترددون بشكل دائم الى الإدارات العامة في الدولة ، وذلك لمعرفة آرائهم حول علاقة البيئة الاقتصادية والسياسية في تفشي الفساد الإداري المستشري في الإدارات العامة اللبنانية. إتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث ركزت على عينة من المراجعين العقاريين والماليين والمحامين في محافظة الجنوب اللبناني والذي بلغ عددهم (150) ، وإنقسمت العينة بين (80) محامي و (70) مراجع في الإدارات المالية والعقارية، بإستجابتهم على الإستبانة التي أعدت كأداة أولية للدراسة، حيث بلغت نسبة الاستجابة 100% من قبل مجتمع الدراسة الذي وزعت عليه الإستبانة ، كما تم إستخدام الاسلوب التحليلي لتحليل جميع البيانات التي تم جمعها من المبحوثين، وبعد معالجة المعطيات من خلال برنامج ال SPSS. أثبتت نتائج الدراسة : وجود علاقة ايجابية ذات دلالة احصائية بين البيئة الاقتصادية والفساد الإداري في لبنان حيث ان البيئة الاقتصادية تلعب دوراً مهماً في تفشي الفساد الإداري في الإدارات العامة اللبنانية نتيجة للاوضاع الاقتصادية السيئة التي يعاني منها المواطن اللبناني والتي تشكل له دافعاً للقيام بمظاهر الفساد أثناء ممارسة عمله ، كما أظهرت النتائج وجود علاقة ايجابية ذات دلالة احصائية بين البيئة السياسية في تفشي الفساد الإداري في لبنان نتيجة لعدم تطبيق العدالة في التوظيفات القائمة على أساس المحسوبية والطائفية والحزبية وعدم إحترام الانظمة والقوانين. توصلت الباحثة الى عدد من التوصيات بناء على نتائج الدراسة: ضرورة تحسين البيئة الاقتصادية من خلال دعم الموظف في الإدارات العامة بالحوافز المادية والمعنوية، وان لا تتم التوظيفات في الإدارات العامة بناء على خلفية سياسية، ووجوب إعتداد جهاز رقابي فعال لمراقبة اداء العاملين في الإدارات العامة للحد من تفشي مشكلة الفساد الإداري في لبنان.

الكلمات المفتاحية : البيئة الاقتصادية، البيئة السياسية، الفساد الإداري



Abstract

The study sought to show the relationship of the economic and political environment to the spread of administrative corruption within public administrations in the Lebanese state. A questionnaire was distributed to the auditors of the financial and real estate departments and the lawyers who regularly visit the public administrations, in order to find out their views on the relationship of the economic and political environment in the spread of rampant administrative corruption in the Lebanese public administrations. The study relied on the descriptive and analytical approach, focusing on a sample of real estate and financial reviewers and lawyers in the southern Lebanese governorate, whose number reached (150), and the sample was divided between (80) lawyers and (70) reviewers, as the response rate reached 100% by the study population to which the questionnaire was distributed. The analytical method was used to analyze all the data collected from the respondents, after processing the data through the SPSS program. The results of the study proved: There is a positive statistically significant relationship between the economic environment and administrative corruption in Lebanon, related to the bad economic conditions that the Lebanese citizen suffers from, which constitutes a motive for him to carry out manifestations of corruption during the practice his work, and the results also showed a positive relationship with statistical significance between the political environment in the spread of administrative corruption in Lebanon as a result of the failure to apply justice in hiring based on favoritism, sectarianism and partisanship, and lack of respect for the laws and regulations. The researcher came up with a number of recommendations: need to improve the economic environment by supporting the employee in public administrations with incentives, employment in public administrations should not base on a political background, and necessity of adopting an effective supervisory apparatus to monitor the performance of employees to reduce the spread of administrative corruption in Lebanon.

Key words: Economic environment, Political environment, Administrative corruption



المقدمة

هناك أسباب متعددة وكثيرة حول إنتشار الفساد الاداري على مستوى دولة معينة، وقد تكون ناتجة عن تأثير الدولة بأوضاع سياسية، قانونية واقتصادية ، او قد تكون إدارية كإعدام الرقابة الادارية في الحكومات الخاصة بالدولة ، وقصور القوانين وعدم وضوحها ، وفشل ادارات الدولة في تطبيق الانظمة الاصلاحية للحد من مشكلة الفساد الاداري ومعالجته. لعل ما يحصل في الدولة اللبنانية وفي اداراتها الحكومية من إنتشار المحسوبية، الرشاوى، والتعيينات على أساس الحزبية والطائفية إضافة الى العديد من مظاهر الفساد المستشري في الدولة والتي قد تكون عائدة الى أسباب كثيرة تقف وراء الفساد والتي أدت بدورها الى حرمان الشعب اللبناني من أبسط حقوقه في ادارات الدولة. هذا ما دفع الباحثة الى التركيز على هذا الموضوع لتسليط الضوء على الاسباب الحقيقية للفساد الاداري .

تألفت الدراسة من ثلاثة أجزاء، حيث بين الجزء الاول المقدمة ، مشكلة الدراسة، أهداف الدراسة، وفرضيات الدراسة والدراسات السابقة، بينما بين الجزء الثاني الاطار النظري للفساد الاداري، والجزء الثالث وضع الجزء العملي المتعلق بالدراسة.

1. مشكلة البحث

لا يستطيع أحد من المواطنين اللبنانيين الاستغناء عن مراجعة معاملاته في الادارات العامة اللبنانية والتعامل معها في كافة الشؤون والامور التي تتعلق بحياتهم الشخصية والعملية والمهنية، حيث يلتمس العديد من المواطنين معاناة وعوائق كثيرة تمنعهم من إنجاز معاملاتهم داخل الادارات العامة في الدولة ، إضافة الى عدم امكانيتهم من تلبية أبسط حقوقهم بسبب الاهمال واللامبالاة وسوء المعاملة من قبل العاملين، من هنا تتضح مشكلة البحث الأساسية وهي:

ما هي علاقة البيئة الاقتصادية والسياسية في تفشي الفساد الاداري في الادارات العامة اللبنانية؟

ولإبراز معالم هذه الاشكالية ، تم طرح الاسئلة الفرعية التالية:

- ما هي علاقة البيئة الاقتصادية في تفشي الفساد الاداري في الادارات العامة اللبنانية؟

- ما هي علاقة البيئة السياسية في تفشي الفساد الاداري في الادارات العامة اللبنانية؟



2. أهداف الدراسة

- هدفت الدراسة الى التعرف على علاقة البيئة الاقتصادية، السياسية في تفشي الفساد الاداري في الادارات العامة اللبنانية. ومن أهداف البحث ما يلي:
- التعرف على المفاهيم النظرية المتعلقة بالمتغيرات المستقلة والمتغير التابع
 - قياس العلاقة بين البيئة الاقتصادية وتفشي الفساد الاداري في الادارات العامة اللبنانية
 - إختبار العلاقة بين البيئة السياسية وتفشي الفساد الاداري في الادارات العامة اللبنانية
 - الخروج بتوصيات واقتراحات حول النتائج التي اظهرتها الدراسة

3. فرضيات الدراسة

إنطلقت الدراسة من فرضية مفادها ان للبيئة الاقتصادية والسياسية علاقة في تفشي الفساد الاداري في الادارات العامة اللبنانية ، وتتفرع الفرضيات وفقاً للتساؤلات التي وضعت في مشكلة البحث والتي تم إختبارها وهي كالتالي:

الفرضية الرئيسية الاولى:

H0: لا يوجد علاقة بين البيئة الاقتصادية والسياسية وتفشي الفساد الاداري في الادارات العامة اللبنانية

H1: توجد علاقة ايجابية ذات دلالة احصائية بين البيئة الاقتصادية والسياسية وتفشي الفساد الاداري في الادارات العامة اللبنانية

الفرضية الفرعية الاولى:

H0: لا توجد علاقة بين البيئة الاقتصادية وتفشي الفساد الاداري في الادارات العامة اللبنانية

H1: توجد علاقة ايجابية ذات دلالة احصائية بين البيئة الاقتصادية وتفشي الفساد الاداري في الادارات العامة اللبنانية

الفرضية الفرعية الثانية:

H0: لا توجد علاقة بين البيئة السياسية وتفشي الفساد الاداري في الادارات العامة اللبنانية

H1: توجد علاقة ايجابية ذات دلالة احصائية بين البيئة السياسية وتفشي الفساد الاداري في الادارات العامة اللبنانية



4. الدراسات السابقة

تبين الدراسات السابقة الدراسات التي اجريت حول الفساد الاداري ومن هذه الدراسات هي التالية:

بينت دراسة (حسين، 2003) بعنوان : الأزمات والفساد الإداري، هدفت هذه الدراسة الى التعرف على أثر الفساد الإداري على الأزمات وكيفية تأثير عملية إتخاذ القرارات على تلك الأزمات وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية: ان عملية إتخاذ القرارات تصلح كأرضية متينة لفهم وتحليل حالات الازمات الناتجة عن عمليات الفساد الإداري مما يبرر التوصية بإعتماد تلك الأرضية في عمليات التشخيص وفي تحديد إجراءات الوقاية أو العلاج الخاصة بمثل هذه الحالة، أظهرت التحليلات بأن الفساد الأبيض والنظمي أكبر من حالات الفساد الأسود أو الرمادي أو اللانظمي مما يبرر التوصية ببذل الجهود للحيلولة دون انتقال الفساد من حالة الأسود إلى الرمادي ومن ثم إلى الأبيض والحيلولة دون انتقاله من الحالة اللانظمية إلى الحالية النظامية عن طريق إتخاذ إجراءات وقائية بصدد الأسباب الفاعلية .

أوضحت دراسة (الشلقان، 2003) الفساد الإداري في المؤسسات العامة (المشكلة والحل) حيث ركزت هذه الدراسة على قضية الفساد الإداري كمشكلة تواجه كافة المؤسسات وخصوصاً المؤسسات العامة وما هي الحلول الممكنة للقضاء على تلك المشكلة، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج هي :أن الفساد الإداري يمنع أو يحد من النمو الاقتصادي ويضعف من مكانة السلطة السياسية ويحول دون تحقيق المؤسسة لأهدافها على الرغم من اختلاف الفساد الإداري من دولة إلى أخرى ومن مؤسسة إلى أخرى إلا أن الأسباب الحقيقية وراءها هي إجتماعية، إقتصادية، سياسية، ثقافية وشخصية.

بينما أوضحت دراسة (عبد الحليم، 2004) بعنوان الفساد الإداري (الدوافع والاسباب) - دراسة ميدانية لوجهات نظر الأجهزة الرقابية الأردنية، هدفت الدراسة إلى التعرف على الدوافع والأسباب الحقيقية وراء الفساد الإداري الذي يمارس في المؤسسات . خلصت الدراسة إلى أهم النتائج التالية : ان العوامل الاجتماعية احتلت المرتبة الأولى في شرح ظاهرة ممارسة الفساد الإداري من وجهة نظر الإدارة الوسطى ثم العوامل المالية والاقتصادية والقانونية، - أن العوامل التالية هي الأكثر أهمية وتأثيراً في ممارسة الفساد الإداري وهي مرتبة تنازلياً كما يلي: عدم وجود عقوبات رادعة في حالة الإدانة في الفساد الاداري، بروزعلاقات إجتماعية قائمة على أساس المنافع الخاصة المتبادلة - شعور البعض بضعف المرتبات في القطاع العام مقارنة بمتطلبات الحياة - قدم التشريعات والقوانين الخاصة بممارسات الفساد الإداري - أظهرت الدراسة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات أفراد العينة نحو مجالات الدراسة الأربعة تعزى إلى العوامل المستقلة (المستوى الوظيفي، العمر، الخبرة).

كما أوضحت دراسة (Vian, 2007) بعنوان مراجعة الفساد في القطاع الصحي : النظرية والطرق والمعالجة ناقشت الدارسة كيفية تأثير عوامل الفساد على الوصول للرعاية الصحية الفعالة



وما يتوجب عمله لمواجهة الفساد في هذا القطاع وركزت الدراسة على معرفة العلاقة بين الفساد والعوامل المؤثرة ومن بينها الإدارة والمال ونظام الحوكمة ولقد خلصت الدراسة بأن مشكلة الفساد معقدة وتهدد سلامة الرعاية الصحية والوصول إليها وتخالف مبدأ المساواة بين الأفراد .

كما أظهرت دراسة (الفتلي، 2011) بعنوان: سبل الإرتقاء بأداء الأجهزة العليا للرقابة لمواجهة الفساد الإداري والمالي في الأجهزة الحكومية - دراسة ميدانية في بعض المؤسسات الحكومية . هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بمشكلة الفساد الإداري والمالي ومسبباته ونتائجه وتشخيص أهم الأسباب التي أدت إلى ضعف أداء الأجهزة العليا للرقابة للحد من الفساد الإداري والمالي والإرتقاء بأداء الأجهزة العليا للرقابة لمواجهة الفساد الإداري والمالي . وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية : بينت الدراسة أن هناك علاقة ارتباط عكسية ذات دلالة معنوية بين أداء الأجهزة العليا للرقابة والفساد الإداري والمالي ، إنخفاض كفاءة أداء المؤسسات الحكومية وغياب المساءلة والشفافية في الأداء الحكومي.

أما دراسة (بحر، 2011) تتناولت موضوع الفساد الإداري المسببات والعلاج كدراسة تطبيقية على المستشفيات الكبرى في قطاع غزة اعتمدت الدراسة على عينة بحث عشوائية بمن العاملين في المستشفى . توصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية : إن الوضع الاقتصادي والسياسي والتنشئة الاجتماعية السيئة تلعب دوراً أساسياً في وجود الفساد الإداري، إن القوانين والأنظمة غير واضحة مما يساعد على وجود الفساد الإداري، أن أساليب العلاج المستخدمة للقضاء على الفساد الإداري غير فعالة، إن الجميع ينظرون إلى الفساد الإداري بمنظور واحد وليس للاختلاف في الجنس أو المؤهل، الخبرة العملية، السن، المستوى الوظيفي أي تأثير على هذه النظرة.

التعليق على الدراسات السابقة

إتفقت دراسة (الشلقان، 2003) ودراسة (بحر، 2011) بأن الفساد يتأثر بالبيئة الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية، الثقافية للفرد. إضافة الى توافق هذه النتائج مع دراسة (عبد الحليم، 2004).

بينما إتفقت دراسة (vian,2007) ودراسة (بحر، 2011) في دراسة الفساد في القطاع الصحي، وفي نتائج الدراسة بأن الفساد الإداري معقد ويهدد سلامة الرعاية الصحية نتيجة تأثر الفرد بالبيئة الاجتماعية، إضافة الى عدم وضوح الانظمة والقوانين التي تمنع تفشي الفساد.

كما اتفقت دراسة (الشلقان، 2003) ودراسة (الفتلي، 2011) بأن الفساد يحد من النمو الاقتصادي ويضعف الاداء وكفاءة المؤسسات.

بينما اختلفت الدراسات في مع دراسة (حسين، 2003) مع الدراسات الاخرى من حيث النتائج بأن الفساد الاداري قد يكون ناتج عن اتخاذ القرارات التي يجب ان تتخذ لتكون ارضية صالحة لحل الازمات الناتجة عن الفساد الاداري.



حيث تبين ان هناك فجوة ستقوم الدراسة الحالية بمحاولة معالجتها، نظراً لتعدد ظاهرة الفساد الإداري واختلاف نتائج الدراسات السابقة، هذا ما دفع الباحثة الى اجراء الدراسة الحالية لمعرفة واقع الفساد الإداري ومدى تأثير البيئة الاقتصادية، السياسية، عليه في الجمهورية اللبنانية.

الجزء الثاني: الاطار النظري

2 المقدمة

لا يكاد مجتمع من المجتمعات ان يخلو من ظاهرة الفساد ، حيث ان المجتمع الحديث فهو ملئ بالاحداث التي تكشف كبار السياسيين في الدولة بتورطهم في قضايا الفساد والذي ينعكس سلباً على أداء حكوماتهم في الدولة والتي يقوم فيها العدد الاكبر من موظفيهم بالرغم من عدم حاجتهم الى المال والجاه والمناصب... ألخ. سوف يتم عرض الاطار النظري المرتبط بالفساد الإداري.

2.1 مفهوم الفساد

بناء على التعريفات السابقة التي تتعلق بالفساد والتي تتفق مع التعاريف المتعلقة بالفساد الإداري يعرف الفساد من قبل بعض الباحثين حول مفهوم الفساد الإداري بأنها:
عرف (الغالبى و العامري، 2010، صفحة 325) الفساد الإداري هو جميع المحاولات التي يقوم بها المدراء والعاملون ويضعون من خلالها مصلحتهم الخاصة غير المشروعة فوق المصلحة العامة، متجاوزين القيم التي تعهدوا باحترامها وخدمتها والعمل على تطبيقها، فإن هذه الممارسات الفاسدة هذه الممارسات الفاسدة والمخلة بالمصلحة العامة أو مصلحة المؤسسة يمكن أن تبقى عرضة للاختلاف بسبب عدم الإنفاق عليها.

كما عرف (السالم، 2010، الصفحات 12 - 13) الفساد الإداري هو كل تصرف يتم على خلاف ما يقتضيه الإستغلال الأمثل للموارد، ليشمل تصرف القطاعين العام والخاص الذي يترتب عليه إهدار الموارد الاقتصادية في المجتمع، سواء أكان السبب في تحقيق منفعة خاصة أم مجرد إهمال. يلاحظ من التعاريف السابقة أنها تتفق حول عدم إستغلال السلطة العامة لتحقيق مكاسب شخصية من ضمن أعمال الفساد الإداري، وإستناداً للتعاريف السابقة يمكن تعريف الفساد الإداري بأنه إستغلال الوظيفة العامة ونفوذها لتحقيق مكاسب شخصية مادية أو معنوية بشكل يتعارض مع القوانين سواء تم ذلك بشكل فردي أو جماعي ويتميز الفساد الإداري بوصفه تعبيراً عن إنتهاك الواجبات الوظيفية



وممارسة خاطئة تعلي من شأن المنفعة الشخصية على حساب المصلحة العامة، ويتميز بسمات عدة منها: (الشريف، 2004، الصفحات 42 - 43)

أ. إشتراك أكثر من طرف في ممارسة الفساد الإداري

ب. السرية التامة في ممارسة الفساد الإداري

ج. يجسّد المصالح المشتركة والمنافع التبادلية لمرتكبيه .

د. يعبّر عن اتفاق بين إرادتي صانع القرار ومرتكبي الفساد الذين يضغطون على الطرف الأول لإصدار قرارات محددة تخدم مصالحهم الشخصية.

2.2 أنواع الفساد الإداري

ينقسم الفساد الإداري إلى أربع مجموعات وهي على الشكل التالي: (عبد الرحمن، 2011، صفحة 352)

أ. الإنحرافات المالية: وتشمل المخالفات التي يأتي بها الموظف وتتعلق بالنواحي المالية للمنظمة، مثل:

- مخالفة القواعد والأحكام المالية المنصوص عليها بالقوانين واللوائح المعمول بها.
 - كمخالفة المناقصات والمزايدات والمخازن والمشتريات.
 - الإهمال أو التقصير الذي يترتب عليه ضياع أو احتمال ضياع حق مالي للدولة.
 - كل تصرف عمدي يترتب عليه صرف مبلغ من أموال الدولة أو ضياع حقوقها.
- ب. الإنحرافات التنظيمية: وتشمل المخالفات التي يرتكبها الموظف وتتصل مباشرة بالعمل الذي يقوم به، وعلى سبيل المثال:

- الإمتناع عن أداء العمل أو عدم أدائه بدقة وأمانة.
- عدم الإلتزام بمواعيد العمل.
- عدم إطاعة أوامر الرؤساء.
- إفشاء أسرار العمل، وعدم التعاون مع الزملاء.



ج. إنحرافات سلوكية: وتشمل المخالفات التي يرتكبها الموظف وتتعلق بسلوكه وتصرفه الشخصي، ومنها على سبيل المثال:

- عدم المحافظة على كرامة الوظيفة.

- أداء أعمال الغير براتب بغير إذن السلطة المختصة.

- الإشتغال بعمل تجاري، وشراء ما تعرضه السلطة للبيع.

- الجمع بين الوظيفة وعمل آخر من شأنه الإضرار بالواجبات الوظيفية.

د. إنحرافات جنائية: تشمل المخالفات التي يرتكبها الموظف وتتطوي على جرائم جنائية، مثل الرشوة، والاختلاس، والتزوير في المحررات الرسمية، والسرقه وجرائم السلوك الشخصي الأخرى.

3.2 أسباب الفساد الإداري

تم توضيح مفهوم الفساد الإداري ومراحل تطوره وانواعه، ولكن يقف وراء هذه الظاهرة اسباب كثيرة ومتعددة ومنها: (محمد، 2004)

1- أسباب بيئية اجتماعية خارجية: وتنقسم هذه الأسباب إلى عدة أقسام منها يعود إلى:

أ- أسباب تربوية وسلوكية: فهناك كثير من العاملين نشأوا في بيئة اجتماعية لا تهتم كثيراً بغرس القيم والأخلاق الدينية في نفوس الصغار، حتى أن المدارس والمعاهد التعليمية أصبحت لا تهتم كثيراً بالمعايير الدينية لأنها أصبحت تحمل فكراً علمانياً، ومن ثم نجد أن الفرد يتخرج وهو لا يحترم القيم الدينية، وهذا يؤدي بدوره إلى سلوكيات غير حميدة بقبول الرشوة، وعدم المسؤولية وعدم احترام القانون . (Stever & James, 1986, pp. 159 - 177)

2- أسباب اقتصادية: يعاني أكثر الموظفين وخصوصاً في الدول النامية من نقص كبير في الرواتب والامتيازات مما يعني عدم القدرة علي الوفاء بمتطلبات المعيشة، ومن هنا قد يجد الموظف نفسه مضطراً لتقبل الهدية (الرشوة)، من المواطنين ليسد بها النقص المادي الناتج عن ضعف الرواتب، وفي ظروف الفقر والحاجة الاقتصادية تكون الرشوة أمراً مقبولاً ولا ينكره أحد.

3- أسباب سياسية: تواجه بعض الدول وخصوصاً النامية تغييرات في الحكومات النظم الحاكمة فتتقلب من ديمقراطية إلى دكتاتورية والعكس ، الأمر الذي يخلق جواً من عدم الاستقرار السياسي وكثيراً ما يتبع التغيير السياسي تغيير في صفوف القادة، بمعنى أنه يبدأ البحث عن القادة الذين لديهم ولايات سياسية وليس كفاءة إدارية، ومما لا شك فيه أن هذا الإجراء يفتح الباب علي مصراعيه



للفساد الإداري والحزبية السياسية والعرقية، وهذا كله بدوره يصيب الموظف بالإحباط واليأس ويدفعهم إلى اللامبالاة والتسيب الإداري.

4- أسباب بيئية داخلية (قانونية): قد يرجع الانحراف الإداري إلى سوء صياغة القوانين واللوائح المنظمة للعمل وذلك نتيجة لغموض مواد القوانين أو تضاربها في بعض الأحيان الأمر الذي يعطي الموظف فرصة للتهرب من تنفيذ القانون أو تفسيره بطريقته الخاصة التي قد تتعارض مع مصالح المواطنين .

الجزء الثاني

3 إجراءات الدراسة (الجزء العملي)

يتناول هذا الفصل وصفاً لمنهج الدراسة ، والأفراد مجتمع الدراسة وعينتها ، وكذلك أداة الدراسة المستخدمة وطرق إعدادها ، وصدقها وثباتها ، كما يتضمن هذا الفصل وصفاً للإجراءات التي قام بها الباحث في تقنين أدوات الدراسة وتطبيقها ، وأخيراً المعالجات الإحصائية التي اعتمدت الباحثة عليها في تحليل الدراسة.

3.1 منهجية الدراسة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة قامت الباحثة بإستخدام المنهج الوصفي بالإضافة للبيانات الثانوية، واعتمدت الدراسة أيضاً على البيانات الأولية المتمثلة في الجانب الميداني بتوزيع استبيانات لدراسة بعض مفردات البحث وتجميع المعلومات اللازمة في موضوع البحث، ومن ثم تفرغها وتحليلها بإستخدام برنامج SPSS بهدف الوصول الى تحقيق أهداف الدراسة والاجابة على جميع تساؤلاتها وفرضياتها.

3.2 مجتمع الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من كافة المراجعين والمحامين في الدوائر المالية والعقارية وعددهم 150 مواطن لبناني في الفترة 2020\8\16 الى 2020\9\15 في محافظة الجنوب اللبناني في منطقة صور.



3.3 عينة الدراسة

تم إختيار عينة الحصر الشامل ممثلة بمجتمع الدراسة ، حيث تم توزيع الاستبانات عليهم وعددهم 150، وجدول رقم (1) يبين عدد المراجعين والمحامين في الادارات المالية والعقارية الذين تم إستجوابهم على إستبيانات الدراسة.

المجموع	محامي	مراجع في الادارات المالية والعقارية
150	80	70

جدول 1: عينة الدراسة

3.4 المعالجة الإحصائية (التحليل الاحصائي ومناقشة النتائج)

تم تحليل البيانات التي تم الحصول عليها، بإستخدام الأساليب الإحصائية الآتية:

- تم ادخال البيانات في برنامج الرزمة الإحصائية SPSS

- تم استخدام الاساليب الإحصائية التالية:

- معامل ألفا كرونباخ : لتحديد ثبات أداة الدراسة، على ان القيمة المقبولة إحصائياً هي 60%
- اختبار الدلالة الاحصائية لتثبيت وجود علاقة بين الفرضيات
- إختبار بيرسون: لقياس درجة الارتباط، ويستخدم هذا الاختبار لدراسة العلاقة بين متغيرين او اكثر، وتكون العلاقة اما عكسية او طردية (R)
- استخدام regression - نموذج الانحدار البسيط

3.4.1 إختبار قوة وثبات الفقرات

تم توزيع الاستبانة على عدد من المراجعين والمحامين في منطقة صور (محافظة الجنوب اللبناني) وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي (الجدول رقم 2) ، البالغ عددهم 150 حيث تم توزيع 150 إستمارة إستبيان وتم الحصول على 150 إستماره قابلة للقياس أي مجتمع الدراسة بأكمله.



جدول 2 : درجات مقياس ليكرت الخماسي

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1	2	3	4	5

- ثبات أداة الدراسة: للتحقق من ثبات إستبانة الدراسة، تم تفرغ الاجابات، فتبين وفقاً لمعامل ألفا كرونباخ (معامل الاتساق الداخلي) في الجدول رقم (3) ، تبين ان محاور ذات معامل ثبات جيد ومقبول لأغراض الدراسة، فإن هذه الدراسة تمتاز بالصدق والثبات في إجاباتها ، حيث تراوحت بين 0.631 وبين 0.708 ، أي انها صالحة لإختبار فرضيات الدراسة من أجل تحقيق أهدافها.

جدول 3: معامل ألفا كرونباخ ثبات فقرات الاستبيان

اختبار الثبات	عدد الفقرات	
معامل ألفا كرونباخ		بيان
0.656	6	المحور الثاني - القسم الاول : البيئة الاقتصادية
0.631	6	المحور الثاني - القسم الثاني : البيئة السياسية
0.708	10	المحور الثالث - واقع الفساد الاداري

3.4.2 تحليل البيانات الشخصية

تكونت عينة الدراسة من المراجعين في الدوائر المالية والعقارية والمحامين، وبلغت عينة الدراسة 150 شخص، وقد تم جمع المعلومات الشخصية بإستخدام الاستبانة ، وتحليلها من خلال برنامج SPSS لتحليل البيانات الإحصائية. (الجدول رقم 4)



جدول 4: البيانات الشخصية

الجنس				
التكرارات التراكمية	التكرارات الصحيحة	النسبة المئوية	التكرارات	
64.0	64.0	64.0	96	ذكر
100.0	35.0	35.0	53	انثى
	100.0	100.0	150	المجموع
العمر				
4.0	4.0	4.0	6	أقل من 30 سنة
68.7	64.0	64.0	97	ما بين 30 سنة و40 سنة
100.0	31.3	31.3	47	أكثر من 40 سنة
	100.0	100.0	150	المجموع
المستوى التعليمي				
9.3	9.3	9.3	14	ثانوي
48.7	39.3	39.3	59	إجازة جامعية
94.0	45.3	45.3	68	ماجستير
100.0	6.0	6.0	9	دكتوراه
	100.0	100.0	150	المجموع
الوظيفة				
46.7	46.7	46.7	70	مراجعين في الإدارات المالية والعقارية
100.0	53.3	53.3	80	محامي
	100.0	100.0	150	المجموع

يظهر الجدول رقم 4، إن عدد الذكور 96 و53 اناث، ان 9.3% مستواهم العلمي ثانوي، 39.9% حاصلون على الإجازة الجامعية 45.3% حاصل على الماجستير، 6% حاصلون على دكتوراه. ان 70% مراجعين في الدوائر المالية والعقارية، 80% محامون. وهذا ما يظهر عدم وجود فوارق بين الباحثين في الدراسة.



3.4.3 التحليل الإحصائي لمحاور الدراسة

جدول 4: البيئة الاقتصادية

العبارة	التكرارات + النسبة المئوية	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	الانحراف المعياري	النتيجة
تحليل فقرات المحور الثاني – البيئة الاقتصادية								
1	يدفع الوضع الاقتصادي السيئ داخل الدولة إلى تفشي الفساد الذي يمارس في الدولة	التكرارات	56	90	4	-	4.347	موافق بشدة
		% النسبة	37.3	60.0	2.7	-		
2	عدم كفاية الراتب للعاملين في ادارات الدولة يؤدي الى تفشي الفساد	التكرارات	67	79	4	-	4.420	موافق بشدة
		% النسبة	44.7	52.7	2.7	-		
3	عدم فعالية نظام الترقيات داخل ادارات الدولة	التكرارات	89	59	1	-	4.573	موافق بشدة
		% النسبة	59.3	39.3	0.7	-		
4	وجود الفوارق الاجتماعية بين الأفراد تساعد على القيام بتصرفات غير سليمة في ادارات الدولة	التكرارات	66	75	8	1	4.373	موافق بشدة
		% النسبة	44.0	50.0	5.3	0.7		
5	عدم القدرة على إشباع الحاجات والرغبات للأفراد العاملين في الدولة	التكرارات	95	47	6	2	4.567	موافق بشدة
		% النسبة	63.3	31.3	4.0	1.3		
6	تدني الأجور المقدمة لموظفي الدولة تساعد في الانحراف	التكرارات	85	61	3	1	4.533	موافق بشدة
		% النسبة	56.7	40.7	2.0	0.7		

يظهر الجدول رقم 4، تحليل فقرات البيئة الاقتصادية في المحور الثاني من الاستبيان، حيث توحدت اجابات المبحوثين بين متوسطات حسابية تراوحت بين (4.347 و 4.573) وفقا لمقياس ليكرت الخماسي اي انهم يوافقون بشدة ان تدني الراتب وعدم فعالية نظام الترقيات والفوارق



الاجتماعية والوضع الاقتصادي السيئ ذات تأثير كبير بالموظف الذي يعمل في الادارات العامة في الدولة. اما الانحراف المعياري للمحور فقد تراوح بين (0.5308 و 0.6390) اي انه اقل من واحد وهذا يدل على مدى تقارب الاجابات بين المبحوثين.

الجدول 5: البيئة السياسية

النتيجة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	التكررات + النسبة المئوية	العبارة	
تحليل فقرات المحور الثاني – البيئة السياسية										
موافق بشدة	0.5296	4.607	-	-	3	53	94	التكررات	يساعد الفلتان الأمني على زيادة الفساد في ادارات الدولة	7
			-	-	2.0	35.3	62.7	% النسبة		
موافق بشدة	0.5516	4.533	-	1	1	65	83	التكررات	عدم وجود رؤية سياسية واضحة تقاوم الوضع داخل ادارات الدولة	8
			-	0.7	0.7	43.3	55.3	% النسبة		
موافق بشدة	0.6603	4.440	1	2	2	70	75	التكررات	يساهم سوء الفهم السياسي لدى البعض في ارتكاب داخل ادارات الأخطاء الدولة	9
			0.7	1.3	1.3	46.7	50.0	% النسبة		
موافق بشدة	0.5250	4.553	-	-	2	63	85	التكررات	يؤدي وجود الولاءات السياسية إلى نقشي ظاهرة الفساد داخل ادارات الدولة	10
			-	-	1.3	42.0	56.7	% النسبة		
موافق بشدة	0.5763	4.507	-	1	3	65	81	التكررات	هناك تعيينات قائمة داخل ادارات الدولة على أساس الولاء السياسي	11
			-	0.7	2.0	43.3	54.0	% النسبة		
موافق بشدة	0.5194	4.593	-	-	2	57	91	التكررات	لا يتم تعيين المسؤولين داخل الدولة حسب الكفاءة	12
			-	-	1.3	38.0	60.7	% النسبة		



يظهر الجدول رقم 5، تحليل فقرات البيئة السياسية في المحور الثاني من الاستبيان، حيث توحدت اجابات المبحوثين بين متوسطات حسابية تراوحت بين (4.440 و 4.607) وفقا لمقياس ليكرت الخماسي اي انهم يوافقون بشدة ان سوء الفهم السياسي والولاءات السياسية التي تلعب دور كبير في التعيينات التي لا تتم على اساس الكفاءة ذات تأثير كبير بالموظف الذي يعمل في الادارات العامة في الدولة. اما الانحراف المعياري للمحور فقد تراوح بين (0.5194 و 0.6603) اي انه اقل من واحد وهذا يدل على مدى تقارب الاجابات وتوحيدها بين المبحوثين.

جدول 6: واقع الفساد الإداري

النتيجة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	التكرارات + النسبة المئوية	العبرة
تحليل فقرات المحور الثالث – واقع الفساد الإداري									
موافق بشدة	0.5636	4.333	-	-	-	86	57	التكرارات	قيام المسؤولين العاملين في ادارات باختلاس أموال الدولة
			-	-	-	57.3	38.0	% النسبة	
موافق بشدة	0.5598	4.427	-	1	2	79	68	التكرارات	استغلال المنصب في ادارات الدولة أصبح سمة أساسية
			-	0.7	1.3	52.7	45.3	% النسبة	
موافق بشدة	0.5579	4.413	-	-	5	78	67	التكرارات	التأخر عن العمل والخروج قبل الموعد أمر طبيعي للمسؤولين والعاملين ادارات الدولة
			-	-	3.3	52.0	44.7	% النسبة	
موافق بشدة	0.5402	4.4887	-	-	3	71	76	التكرارات	غياب الموظفين في ادارات الدولة بسبب الإجازات المرضية أمر شائع
			-	-	2.0	47.3	50.7	% النسبة	
موافق بشدة	0.5050	4.600	-	-	1	58	91	التكرارات	الاستهانة بالملكية العامة من قبل العاملين في ادارات الدولة
			-	-	0.7	38.7	60.7	% النسبة	
موافق			-	-	2	57	91	التكرارات	عدم الالتزام واحترام



القانون أمر شائع من قبل العاملين في ادارات الدولة	% النسبة	60.7	38.0	1.3	-	-	4.593	0.5194	بشدة
---	----------	------	------	-----	---	---	-------	--------	------

7	عدم التزام الموظفين في مكاتبهم لانجاز معاملات المواطنين	التكرارات	81	67	2	-	-	4.527	0.5271	موافق بشدة
		% النسبة	54.0	44.7	1.3	-	-			
8	لا يوجد احترام للوقت لدى العاملين في ادارات الدولة داخل وزاراتهم	التكرارات	83	66	1	-	-	4.547	0.5127	موافق بشدة
		% النسبة	55.3	44.0	0.7	-	-			
9	الاهمال في انجاز معاملات المواطنين في وقتها المحدد	التكرارات	75	74	1	-	-	4.493	0.5148	موافق بشدة
		% النسبة	50.0	49.3	0.7	-	-			
10	استخدام اسلوب الغضب والعصبية على المواطن اثناء تخلص بعض معاملته في ادارات الدولة	التكرارات	75	73	1	1	-	4.480	0.5522	موافق بشدة
		% النسبة	50.0	48.7	0.7	0.7	-			

يظهر الجدول رقم 6، تحليل فقرات واقع الفساد الاداري في الادارات العامة لبنان (المتغير التابع) في المحور الثالث من الاستبيان، حيث توحدت اجابات المبحوثين بين متوسطات حسابية تراوحت بين (4.333 و4.600) وفقا لمقياس ليكرت الخماسي اي انهم يوافقون بشدة على تفشي مظاهر الفساد في الادارات العامة من خلال اختلاسهم اموال الدولة واستغلال المنصب، عدم الالتزام بالدوام والالتزام في المكاتب، اضافة الى المعاملة السيئة والاهمال في انجاز معاملات المواطنين والاستهانة بالملكية العامة في ادارات الدولة. اما الانحراف المعياري للمحور فقد تراوح بين (0.5050 و0.5636) اي انه اقل من واحد وهذا يدل على مدى تقارب الاجابات بين المبحوثين.

3.4.4 إختبار الفرضيات

تم إختبار معامل الارتباط بيرسون، لقياس العلاقة بين البيئة الاقتصادية، السياسية في تفشي الفساد الإداري في الادارات العامة اللبنانية، وظهرت النتائج على الشكل التالي:

1- إختبار الفرضية الفرعية الاولى : توجد علاقة ايجابية ذات دلالة احصائية بين البيئة الاقتصادية وتفشي الفساد الاداري في الادارات العامة اللبنانية

جدول 7: معامل الارتباط بين البيئة الاقتصادية والفساد الاداري في الادارات العامة اللبنانية



		البيئة الاقتصادية	الفساد الاداري
البيئة الاقتصادية	Pearson Correlation	1	0.335
	Sig. (2-tailed)		0.000
	N	150	150
الفساد الاداري	Pearson Correlation	0.335	1
	Sig. (2-tailed)	0.000	
	N	150	150

يظهر الجدول 7، وجود علاقة ايجابية ضعيفة بين البيئة الاقتصادية والفساد الاداري في الادارات العامة اللبنانية، حيث سجل معامل بيرسون (0.357) اي كلما زادت البيئة الاقتصادية كلما ساهم هذا الامر في تفشي الفساد الاداري في ادارات الدولة عند مستوى دلالة (0.000) اي اقل من مستوى الدلالة المعنوية 0.05، وهذا ما يؤكد دور البيئة الاقتصادية بصورة ضعيفة للعاملين في تفشي الفساد الاداري في الادارات العامة في الدولة، وعليه يمكن رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة بوجود علاقة ايجابية ذات دلالة احصائية بين البيئة الاقتصادية والفساد الاداري في الادارات العامة اللبنانية .

2- اختبار الفرضية الفرعية الثانية : توجد علاقة ايجابية ذات دلالة احصائية بين البيئة السياسية وتفشي الفساد الاداري في الادارات العامة اللبنانية

جدول 8: معامل الارتباط بين البيئة السياسية والفساد الاداري في الادارات العامة اللبنانية

		البيئة السياسية	الفساد الاداري
البيئة السياسية	Pearson Correlation	1	0.325
	Sig. (2-tailed)		0.000
	N	100	150
الفساد الاداري	Pearson Correlation	0.325	1
	Sig. (2-tailed)	0.000	
	N	150	150

يظهر الجدول 8، وجود علاقة ايجابية ضعيفة بين البيئة السياسية والفساد الاداري في لبنان، حيث سجل معامل بيرسون (0.325) اي كلما زادت البيئة السياسية كلما ساهم هذا الامر في تفشي الفساد الاداري في ادارات الدولة عند مستوى دلالة (0.000) اي اقل من مستوى الدلالة المعنوية 0.05، وهذا ما يؤكد دور البيئة السياسية بصورة ضعيفة للعاملين في تفشي الفساد الاداري في الادارات



العامّة في لبنان، وعلية يمكن رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة بوجود علاقة ايجابية ذات دلالة احصائية بين البيئة السياسية والفساد الاداري في الادارات العامّة اللبنانية .

3.4.5 تحليل احصائي (الانحدار المتعدد)

تم استخدام SPSS البرنامج الإحصائي (الإصدار 19) لتحليل البيانات. لتحليل العلاقة بين البيئة الاقتصادية، السياسية والفساد الاداري باستخدام "تقنية الانحدار البسيط". وهذا التحليل في شكل جداول (التي هي مخرجات SPSS) للحصول على تحليل وتفسير للبيانات المدخلة.

1- مواصفات النموذج

النموذج المستخدم في هذه الدراسة هو نموذج البسيط. حيث أن الفساد الاداري هو المتغير التابع والمتغيرات الأخرى المستقلة هي: البيئة الاقتصادية، البيئة السياسية، البيئة القانونية .

2- تحليل الانحدار البسيط بين البيئة الاقتصادية وتفشي الفساد الاداري في الادارات العامّة اللبنانية

جدول 9: مربع عامل الارتباط بين البيئة الاقتصادية والفساد الاداري

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.335 ^a	.112	.106	.26576

نلاحظ من خلال الجدول رقم (9) ما يلي:

ان معامل الارتباط المتعدد (R) يقيس قوة العلاقة بين المتغير التابع والعامل المؤثر فيه (مستقل). ولكن في دراستنا (R) هي = 0.335 أي (33.5%) وهذا يعني أن هناك علاقة خطية ضعيفة بين الفساد الاداري والعامل المؤثرة فيه (البيئة الاقتصادية).

يتم تفسير معامل التجديد (R^2) كنسبة مئوية من التباين في Y (التابعة) التي يمكن تفسيرها من خلال X (المستقبل) أو الى أي مدى تساهم المتغيرات المستقلة في التأثير على المتغير التابع (الفساد الاداري) وأيضاً (R^2) يوضح مدى جودة البيانات وتناسبها مع خط الانحدار.



في الدراسة التالية $R^2 = 0.112$ وهو ما يعني أن 11.2% من التباين في الفساد الإداري (المتغير التابع) يمكن أن تفسره (المتغيرات المستقلة) وهو ما يعني أن هذا النموذج هو معتدل يصلح للتحليل.

أما معامل تحديد المعدل $R^2 = 0.106$. وهذا يعني أن المتغير المستقل الذي تمت دراسته، يشرح أو يفسر فقط 10.6% من التغيرات في الفساد الإداري. وبالتالي، فإنه يمكن استنتاج أن هناك عوامل أخرى، لم تدرس في هذه الدراسة وهي النسبة الباقية أي 89.4% من التغيرات في الفساد الإداري، وهذا قد يشكل أساساً لإجراء مزيد من البحوث للتحقيق في هذه العوامل التي تؤثر في الفساد الإداري في لبنان والتي تمثل 89.4%.

جدول 10: نتائج تحليل التباين (Anova)

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1.322	1	1.322	18.722	.000 ^b
	Residual	10.453	148	.071		
	Total	11.775	149			

نلاحظ من خلال الجدول رقم (10)، نتائج تحليل النتائج (انوفا) لاختبار معنوية الانحدار ونلاحظ ان قيمة $F=18.722$ بقيمة دلالة 0.000 اي اقل من 0.05 وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة الفرعية الاولى بوجود علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية بين البيئة الاقتصادية والفساد الإداري في الإدارات العامة في لبنان.

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	3.202	.299		10.725	.000
	البيئة الاقتصادية	.288	.067	.335	4.327	.000

جدول 11: معامل نموذج الانحدار بين البيئة الاقتصادية والفساد الإداري



من خلال الجدول (11) نلاحظ أن "T" المحسوبة هي (4.327) عند مستوى دلالة 0.000 اقل من 0.05 و هذا يعني ما ذكرنا سابقاً رفض للفرضية العدم وقبول للفرضية البديلة في الفرضية الفرعية الاولى أي أن يوجد علاقة ايجابية ذات دلالة احصائية بين البيئة الاقتصادية والفساد الاداري في الادارات العامة اللبنانية.

3- تحليل الانحدار البسيط بين البيئة السياسية والفساد الاداري في لبنان

جدول 12: مربع عامل الارتباط بين البيئة السياسية والفساد الاداري

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.325 ^a	.106	.100	.26675

نلاحظ من خلال الجدول رقم (12) ما يلي:

معامل الارتباط المتعدد (R) يقيس قوة العلاقة بين المتغير التابع والعامل المؤثرة فيه (المستقل). ولكن في دراستنا (R) هي =0.325 أي (32.5%) وهذا يعني أن هناك علاقة خطية ضعيفة بين الفساد الاداري والعامل المؤثرة فيه (البيئة السياسية).

يتم تفسير معامل التجديد (R^2) كنسبة مئوية من التباين في Y (التابعة) التي يمكن تفسيرها من خلال X (المستقبل) أو الى أي مدى تساهم المتغيرات المستقلة في التأثير على المتغير التابع (الفساد الاداري) وأيضاً (R^2) يوضح مدى جودة البيانات وتناسبها مع خط الانحدار.

في الدراسة التالية $R^2 = 0.106$. وهو ما يعني أن 10.6% من التباين في الفساد الاداري (المتغير التابع) يمكن أن تفسره (المتغيرات المستقلة) وهو ما يعني أن هذا النموذج هو معتدل يصلح للتحليل.



اما معامل تحديد المعدل $R^2 = 0.100$ وهذا يعني أن المتغير المستقل التي تمت دراسته، يشرح أو يفسر فقط 10% من التغيرات في الفساد الإداري. وبالتالي، فإنه يمكن استنتاج أن هناك عوامل أخرى، لم تدرس في هذه الدراسة وهي النسبة الباقية أي 90% من التغيرات في الفساد الإداري، وهذا قد يشكل أساساً لإجراء مزيد من البحوث للتحقيق في هذه العوامل التي تؤثر في الفساد الإداري في لبنان والتي تمثل 90%.

جدول 13: نتائج تحليل التباين (Anova)

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1.244	1	1.244	17.486	.000 ^b
	Residual	10.531	148	.071		
	Total	11.775	149			

نلاحظ من خلال الجدول رقم (13)، نتائج تحليل النتائج (انوفا) لاختبار معنوية الانحدار ونلاحظ ان قيمة $F = 17.486$ بقيمة دلالة 0.000 اي اقل من 0.05 وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة الفرعية الثانية بوجود علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية بين البيئة السياسية والفساد الإداري في الإدارات العامة اللبنانية .

جدول 14: معامل نموذج الانحدار بين البيئة السياسية والفساد الإداري

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	3.247	.298		10.889	.000
	البيئة السياسية	.274	.066	.325	4.182	.000

من خلال الجدول (14) نلاحظ أن "T" المحسوبة هي (4.182) عند مستوى دلالة 0.000 اقل من 0.05 ، وهذا يعني ما ذكرنا سابقاً من رفض للفرضية العدم وقبول الفرضية البديلة في الفرضية



الفرعية الثانية أي أنه يوجد علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية بين البيئة السياسية والفساد الاداري في الادارات العامة اللبنانية .

النتائج

من خلال الدراسة تم التوصل الى عدة نتائج أبرزها:

- أظهرت الدراسة ان الوضع الاقتصادي السيئ داخل الدولة سبب من أسباب الفساد الاداري حيث ان الاجور والرواتب متدنية وغير كافية لاشباع حاجات المواطن مما يجعل كثير من العاملين يلجأون لتغطية العجز بطرق غير مشروعة، وفقاً لمعدلات المتوسط الحسابي التي جاءت جميعها موافقة بشدة. وهذا ما إتفق مع دراسة (بحر، 2011) ودراسة (الشلقان،2003) بأن الاوضاع الاقتصادية قد تساهم في تفشي الفساد الاداري .
- بينت الدراسة ان الوضع السياسي والامني السيئ وهو من أحد الاسباب الرئيسية لوجود الفساد الاداري داخل ادارات الدولة وفقاً لمعدلات المتوسط الحسابي التي جاءت جميعها موافقة بشدة. وهذا ما اتفق مع دراسة (بحر،2011) ودارسة (الشلقان،2003) بأن الفساد يضيف من مكانة السلطة السياسية داخل الدولة.
- تبين ان هناك فساد اداري مستشري في الادارات العامة في الدولة التي يقوم بمراجعتها المحامون والمراجعين في الدوائر المالية والعقارية لأسباب تم ذكرها سابقاً، والتي جاءت نتيجتها موافقه بشدة من قبل المبحوثين.
- بينت الدراسة وجود علاقة ايجابية بين دور البيئة الاقتصادية وتفشي الفساد الاداري في الادارات العامة اللبنانية، والتي اظهره تحليل معامل الارتباط بيرسون.



- بينت النتائج وجود علاقة ايجابية بين دور البيئة السياسية وتفشي الفساد الاداري في الادارات العامة في الادارات العامة اللبنانية وذلك وفقا لمعامل الارتباط بيرسون.
- أظهرت النتائج أن هناك علاقة خطية ضعيفة بين الفساد الاداري والعامل المؤثرة فيه (البيئة الاقتصادية) ، وان نتائج تحليل (انوفا) لاختبار معنوية الانحدار اتت بقيمة دلالة 0.000 اي اقل من 0.005، وعليها تم قبول الفرضية البديلة.
- اوضحت النتائج أن هناك علاقة خطية ضعيفة بين الفساد الاداري والعامل المؤثرة فيه (البيئة السياسية)، ان نتائج تحليل (انوفا) لاختبار معنوية الانحدار جاءت بقيمة دلالة 0.000 اي اقل من 0.005، وبناء عليها تم قبول الفرضية البديلة.
- بينت نتائج الدراسة دور الفساد الاقتصادي والسياسي في تفشي الفساد الاداري في الادارات العامة اللبنانية ، وهذا ما يفرض قبول الفرضية الرئيسية للدراسة بوجود علاقة ايجابية ذات دلالة احصائية بين البيئة الاقتصادية والسياسية في تفشي الفساد في الادارات العامة اللبنانية. حيث اجابت الباحثة من خلال هذه الدراسة على اسئلة البحث وحققت أهدافه واختبرت الفرضيات التي ساهمت في الوصول الى نتائج لهذه الدراسة.



التوصيات

بناء على النتائج التي أظهرتها الدراسة توصي الباحثة بما يلي:

- ✓ تحسين البيئة السياسية والامنية داخل المجتمع اللبناني وان لا تكون التعينات في الادارات الحكومية ناتجة عن انتماءات وخلفيات حزبية.
- ✓ تحسين الوضع الاقتصادي داخل الدول وخاصة للموظفين العاملين في الادارات العامة وذلك لاشباع حاجاتهم، وتأمين حياة كريمة لهم، ودعم المواموظف الاداري بالحوافز المادية والمعنوية .
- ✓ امكانية وصول المواطنين الى المعلومات بشفافية داخل الادارات العامة في الدولة.
- ✓ تطبيق القوانين والانظمة داخل ادارات الدولة ومعاقبية المخالفين وذلك لعدم إستغلالها لمصالح شخصية من الموظفين.
- ✓ معاقبة الموظفين وعدم التساهل معهم في حال ارتكابهم لمظاهر الفساد الاداري في الادارات العامة.
- ✓ ضرورة وجود جهاز رقابي فعال داخل الادارات العامة لمراقبة أداء الموظفين العاملين فيها.



المصادر والمراجع

باللغة الاجنبية

- Stever و James .(1986) .Mary Parker Follett and the Quest for Pragmatic Admonstration .*Amdministration and society Journal* ، vol.18)No.2.(
- Vian, T. (2007). Review of Corruption in The Health Sector: Theory,Methods and Intervintions.

باللغة العربية

الكتب

- طاهر الغالبي، و صالح العامري. (2010). *المسؤولية الإجتماعية وأخلاقيات الأعمال*. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

المجلات

- أحمد عبد الحليم. (2004). *الفساد الإداري – الدوافع والأسباب*. مجلة البحوث التجارية، المجلد 26 (العدد الاول).
- طلال الشريف. (2004). *ظاهرة الفساد الإداري وأثرها على الأجهزة الإدارية*. مجلة جامعة الملك عبد العزيز للإقتصاد والإدارة (العدد 2).
- عادل الشلقان. (2003). *الفساد الإداري في المؤسسات العامة المشكلة والحل*. مجلة البحوث التجارية، المجلد 25 (العدد الاول والثاني).
- عادل عبد الرحمن. (2011). *الفساد الإداري - دراسة ميدانية بالتطبيق على محافظة أسبوط*. مجلة مصر المعاصرة (العدد 502).
- عاصم حسين. (2003). *الأزمات والفساد الإداري*. *المجلة العلمية لكلية التجارة* (العدد 28).
- عبد الحليم محمد. (2004). *الفساد الإداري - الدوافع والاسباب -دراسة ميدانية لوجهات نظر الأجهزة الرقابية الأردنية*. مجلة البحوث التجارية، المجلد الرابع (العدد 1).
- عبدالله السالم. (2010). *نحو تأسيس ثقافة تنظيمية تحارب الفساد الإداري في المنظمات العامة*. مجلة البحوث الإدارية (العدد 112).



- يوسف بحر. (2011). الفساد الإداري - المسببات والعلاج - دراسة تطبيقية على المستشفيات الكبرى في قطاع غزة. مجلة جامعة الأزهر بغزة، العدد 2 (المجلد 13).

الدراسات والابحاث

- قيصر الفتلي. (2011). سبل الارتقاء بأداء الأجهزة العليا للرقابة لمواجهة الفساد الإداري والمالي في. رسالة ماجستير، كلية ادارة الاعمال والعلوم الاقتصادية، بغداد، العراق.

ملحق الدراسة

"إستبيان حول علاقة البيئة الاقتصادية والسياسية، في تفشي الفساد الإداري في الإدارات العامة اللبنانية "

السلام عليكم....

تقوم الباحثة في مرحلة الدكتوراه بإجراء دراسة بعنوان: "علاقة البيئة الاقتصادية والسياسية في تفشي الفساد في الإدارات العامة اللبنانية " الاستبانة التي بين ايديكم هي إحدى المستلزمات لنيل درجة الدكتوراه في إدارة الأعمال، ولغرض الدراسة قامت الباحثة بإعداد هذه الاستبانة وبشكل يعكس رأيكم المناسب والسريّة التامة دون ذكر الاسم، فالنتائج ستبحث بشكل كامل . الرجاء وضع علامة (X) امام العبارة المناسبة فيما يلي:

اولاً: البيانات الشخصية

1- الجنس

ذكر انثى

2- العمر

اقل من 30 سنه ما بين 30 سنة و40 سنة اكثر من 40 سنة

3- المؤهل العلمي

ثانوي إجازة جامعية ماجستير دكتوراه

4- نوع العمل

مراجع في الإدارات المالية والعقارية محامي



ثانياً: البيئة الاقتصادية والسياسية

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	وافق	وافق بشدة	يرجى الإجابة على الاسئلة التالية ووضع علامة صح في المربع المناسب لكل منها.
أ- البيئة الاقتصادية					
					1. يدفع الوضع الاقتصادي السيئ داخل الدولة إلى تفشي الفساد الذي يمارس في الدولة
					2. عدم كفاية الراتب للمسؤولين في الدولة يؤدي الى تفشي الفساد
					3. عدم فعالية نظام الترقيات داخل الدولة
					4. وجود الفوارق الاجتماعية بين الأفراد تساعد على القيام بتصرفات غير سليمة في الدولة
					5. عدم القدرة على إشباع الحاجات والرغبات للأفراد العاملين في الدولة
					6. تدني الأجور المقدمة لموظفي الدولة تساعد في الانحراف.
غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	يرجى الإجابة على الأسئلة التالية ووضع علامة صح في المربع المناسب لكل منها.
ب- البيئة السياسية					
					7. وجود الفلتان الأمني يساعد على زيادة الفساد في الدولة
					8. عدم وجود رؤية سياسية واضحة تفاهم الوضع داخل الدولة
					9. سوء الفهم السياسي لدى البعض يساهم في ارتكاب الأخطاء داخل الدولة
					10. وجود الولاءات السياسية يؤدي إلى تفشي ظاهرة الفساد
					11. هناك تعيينات قائمة في الدولة على أساس الولاء السياسي
					12. لا يتم تعيين المسؤولين داخل الدولة حسب الكفاءة

ثالثاً: واقع الفساد الإداري

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	وافق	وافق بشدة	يرجى الإجابة على الاسئلة التالية ووضع علامة صح في المربع المناسب لكل منها.
					1. قيام المسؤولين العاملين في ادارات باختلاس أموال الدولة
					2. استغلال المنصب في ادارات الدولة أصبح سمة أساسية
					3. التأخر عن العمل والخروج قبل الموعد أمر طبيعي للمسؤولين والعاملين في ادارات الدولة
					4. غياب الموظفين في ادارات الدولة بسبب الإجازات المرضية أمر شائع.
					5. الاستهانة بالملكية العامة من قبل العاملين في ادارات الدولة
					6. عدم الالتزام واحترام القانون أمر شائع من قبل العاملين في ادارات الدولة
					7. عدم التزام الموظفين في مكاتبهم لانجاز معاملات المواطنين
					8. لا يوجد احترام للوقت لدى العاملين في ادارات الدولة داخل وزاراتهم



www.mecsj.com/ar

المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية MECSJ

العدد الثاني والثلاثون (كانون الأول) ٢٠٢٠

ISSN: 2617-9563

					9. الإهمال في إنجاز معاملات المواطنين في وقتها المحدد
					10. استخدام أسلوب الغضب والعصبية على المواطن اثناء تخلص بعض معاملته في ادارات الدولة